ليبيا: تحديات بناء الدولة الوطنية الجديدة بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

Libya: the challenges of building the e new national State far away the foreign interventions

بعيو لعلى

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3

laala.bayou@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/06/07 تاريخ القبول: 2021/08/22

ملخص:

تشهد ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة تزايد العنف المسلح والمعارك بين مختلف الميليشيات القبيلة المسلحة وقوات حكومة الوفاق الوطني الليبي، ورغم دعوات الأمم المتحدة لوقف القتال في أماكن النزاع من أجل السماح بمواجهة وباء كورنا المستجد، لا تزال المعارك متواصلة على كامل التراب الليبي، نتيجة طبيعة المجتمع الليبي الذي يتميز بطابعه القبلي من جهة، و التدخل الأجنبي المتباين لدعم أطراف الصراع من جهة أخرى، من أجل السعي إلى السيطرة على منابع النفط والطاقة، و لتحقيق أكبر المكاسب في ليبيا ما بعد "معمر القذافي"، و تتخوف دول جوار ليبيا امتداد العنف إلى أراضيها نتيجة لانتشار السلاح عشوائيا، وزيادة التطرف و انتعاش الإجرام المنظم العابر للحدود، لذلك بادرت عدة دول مجاورة على غرار الجزائر وتونس على تنظيم مبادرات في محاولة لجسر الهوة بين أطراف الصراع، لكن التدخل الأجنبي المباشر والغير مباشر أجهض جميع المحاولات، لتبقى لغة السلاح والعنف هي السائدة في الميدان، لهذا ستتعرض هذه الدراسة إلى أسباب الصراع في ليبيا ، أطراف الصراع، التدخل الأجنبي وآليات إعادة بناء الدولة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة ; التدخل الأجنبي ; الصراع ; التعدد القبلي.

Summary :

Libya Is witnessing a state of political instability as a result of the increase in armed violence and fighting between the various armed

tribal militias and the forces of the Libyan National Accord government , Despite calls by the United Nations to stop fighting in places of conflict in order to allow the confrontation of the "Corna epidemic",battles are still taking place throughout the entire Libyan soil , As a result of the nature of the Libyan society, which is characterized by its tribal character on the one hand, and the differentiated foreign intervention to support the parties to the conflict on the other hand in order to seek to control the sources of oil and energy, And to achieve the biggest gains in Libya, Countries neighboring Libya fear that violence will spread to their territories as a result of the indiscriminate spread of weapons Increasing extremism and reviving organized transnational crime, Therefore, several neighboring countries, such as Algeria and Tunisia, took the initiative in organizing efforts to bridge the gap between the parties to the conflict, But foreign direct and indirect interference aborted all attempts Let the language of arms and violence remain prevalent on the ground, Therefore, this study will be exposed to the causes of the conflict in Libya. Parties to the conflict, Foreign interference, And mechanisms to rebuild the country in Libya.
Keywords: State building; Foreign Intervention; Conflict; Tribal pluralism.

المؤلف المرسل: بعيو لعلى laala.bayou@univ-constantine3.dz

مقدمة:

تعرف دولة ليبيا حالة من الانفلات الأمني و الصراع المسلح بشكل مستمر ، و بمنحى تصاعدي حيث أن موجات العنف تزداد بشكل متسارع منذ سقوط نظام العقيد السابق" معمر القذافي"، بعد ثورة 2011، أين انطلقت شرارة المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام القائم في 17فيفري 2011م، لكن سرعان ما تحولت إلى مواجهات دامية خلفت عديد القتلى بعد إستعمال قوات النظام للذخيرة الحية، بالرجوع إلى التركيبة السكانية في المجتمع الليبي فإنه يتكون من مجموعة من القبائل المختلفة و المتنوعة، تتميز

بعراقتها وامتدادها الواسع في التراب الليبي، حيث كان وجودها منذ أزل بعيد ، عمل نظام العقيد السابق " معمر القذافي" على توسيع الهوة بين القبائل، واستند على قبيلته لتحصين نظامه و تقوية أركانه من خلال تمكين أفراد قبيلته في المناصب الحساسة في الدولة، مع بداية شرارة الثورة في فيفري 2011م شكلت القبائل المعارضة ميلشيات مسلحة للإطاحة بنظام "معمر القذافي" وبمساعدة سلاح الجو "لحف الناتو" الذي قادته فرنسا، تمت هزيمة القوات الموالية لهذا الأخير، وتم إلقاء القبض عليه وإعدامه، وبتالي انتهاء حقبة نظام امتدت لعقود من الزمن، رغم قيام عدة حكومات مؤقتة متعددة في محاولة لإعادة استتباب الأمن في البلاد بدعم من دول أجنبية عن طريق الوساطة، إلى أن توسع النعرات القبلية، وطغيان حالة من الرغبة في الانتقام والسعي إلى تحقيق المكاسب، أجج من الصراع المسلح حيث أصبحت القاعدة الأنطولوجية للدولة الليبية مهددة بالانقسام والزوال خاصة مع تحول البلاد إلى ساحة حرب بالوكالة بين القوى الكبرى، أين ينتشر عناصر المخابرات من عدة فواعل إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها على حساب أمن و إستقرار ليبيا، رغم مساعي دول الجوار الليبي على غرار تونس والجزائر إلى جسر الهوة بين الأشقاء الأعداء خوافا من انتشار عدوى العنف إليها، جراء انتشار السلاح، وتمركز القوى الكبرى الرامية إلى إقامة القواعد العسكرية على التراب الليبي، وكذلك الخوف من امتداد المطالب الانفصالية في حالة تحققت في ليبيا، إلى أن التدخل ّالأجنبي أجهض جميع المحاولات، وبذلك فإن هذه الدراسة تعنى بالإجابة عن التساؤلات التالية: ماهي أسباب الصراع في ليبيا؟ من هم أطراف النزاع؟ ماهي أسباب ودوافع التدخل الأجنبي إتعكاساتها على الداخل الليبي؟ كيف يمكن إعادة بناء الدولة في ظل تنامي الصراع القبلي بعيدا عن التدخل الأجنبي؟

أولا : التعدد القبلي تكريس لخليط غير متجانس من الأعراق في ليبيا:

تتعدد التركيبة السكانية في ليبيا، حيث أنها خليط غير متجانس من الأعراق والقبائل والعائلات العربية و الأمازغية والفينيقية و الطرقية و الأفريقية والأتراك و الشركس والايطاليين، حيث يصعب تحديد العدد الدقيق للقبائل الليبية[1] ، يغلب على المجتمع الليبي الطابع العربي الإسلامي، حيث يدين الأغلبية بالديانة الإسلامية مع وجود بعض اليهود، ويتحدث الأغلبية اللغة العربية مع وجود لهجات محلية منافسة كالأمازغية والترقية و التابوية، رغم أن المجتمع في ليبيا عريق إلى أنه كل قبيلة بقيت محافظة على موروثها الثقافي و العاداة و التقاليد و اللغة، ماخلق حالة من التمايز في التركيبة السكانية و منه تمايز في العادات، حيث لم تستطع الإنصهار في قالب واحد، هذا التباين أدى إلى إحساس السكان بالتمايز عن بعضهم البعض، أين تم إستغلاله لاحقا من طرف نظام معمر القذافي من أجل نشر التفرقة لضمان بقائه أكبر مدة ممكنة.

1 . القبائل العربية ذات الأغلبية :

في عام 1051 م شهدت ليبيا مجموعة من الرحلات والهجرات لقبائل بني هلال وبني سليم العربية حيث كان لهذه الهجرات الدور البارز في تزايد الجنس العربي هناك، إذ قبل نهاية الألفية الأولى لم يكن العرق العربي ظاهرا ومؤثرا من جانب الأفراد والهوية والثقافة[2] ، تتمركز القبائل العربية في كامل ربوع ليبيا، حيث يعود أصلها إلى قبيلة "بني سليم "، ففي "برقة" تتواجد قبائل "السعادي"، وهي من القبائل العربية الواسعة الانتشار في ليبيا، تنقسم إلى قسمين أساسيين هما : "الحرابي" وتضم قبائل العبيدات، البراعصة، الحاسة، الدرسة وفايد، والقسم الثاني المرابطين ذو أصول أمازيغية وعربية وهم كذلك فرعان: مرابطو الصدقة ومرابطو البركة[3]، ونظرا لغياب ثقافة الدولة الوطنية الموحدة إزداد التعصب نحو القبيلة بدلا من الدولة، حيث

يعتقد الأفراد أن القبيلة هي السند لإشباع الرغبات بدلا من الدولة، هذا الإعتقاد ساهم و رفع محصلة التنافر بين سكان القبائل و منه تحوله الى صراع مسلح دامي بعد توفر المناخ المناسب لذلك.

2-القبائل الأمازيغية الأصلية:

يعتبر أفراد القبائل الأمازيغية من السكان الأصليين في ليبيا، وتعتبر اللغة الأمازغية هي السائدة هناك، رغم أن الكثير من هذه القبائل قد تعربت، منذ عشرات السنين على غرار قبيلة، "هوارة" التي امتد موقعها من "صبراتة" الى "سرت" و"زناتنة" التي ذابت مع قبيلة "بني سليم"[4]، إلى أن أعداد أفراد القبائل الأمازيغية كبير وتمثل نسبة عالية من سكان ليبيا، تنتشر القبائل التي تتكلم الأمازيغية في عدة مناطق من ليبيا حيث تمسكت بهويتها ولغتها، بمساعدة العزلة الجغرافية مثلما هو الحال مع قبائل: "كابا"، "نالوت"، "جادو" حيث لم تتأثر بالهجرات العربية.

3-قبائل من أصول متفرقة ذات تأثير محدود:

هناك الكثير من القبائل الليبية نسبها يعود لأصول مختلفة على غرار قبائل التبو والطوارق وأصول زنجية، أو تركية ، أو شركسية، أو ايطالية، على غرار:

-قبائل التبو: تنتشر في الحدود الجنوبية المتاخمة لدولة التشاد يقدر عددهم بحوالي 400الف نسمة، أغلبهم من التشاد يشتغل غالبيتهم في الرعي يدينون بالإسلام.[5]

-قبائل الطوارق ذو الانتشار خارج ليبيا: تتواجد قبائل الطوارق جنوب وغرب ليبيا حيث يتم وصفهم كجماعة عرقية، تمتد إلى خارج ليبيا، تعود أصولهم إلى قبيلة "صنهاجة" الأمازغية حيث ينتشرون في دول الساحل الأفريقي، يقدر عددهم بنحو 3.5 مليون نسمة يتواجدون في كل من النيجر ومالي، بوركينافاسو ، الجزائر، ...الخ.[6] .

- ليبيون من أصول تركية: يرجع وجود العائلات التركية في ليبيا إلى القرن العاشر للهجري، يشار إليها أحيانا بالكراغلة حيث تعتبر هذه الكلمة غير عربية، كانت مهمتهم مساندة الدولة في الحصول على الإعفاء من الضرائب أي أنه يشار إلى المهنة وليس الجماعة الإثنية[7].

-ليبيون من أصول يونانية واغريقية :

تعتبر هؤلاء العائلات من الجماعات العرقية الليبية القليلة التواجد ، يدينون بالإسلام تعود أصولهم الأولى إلى الإغريق ، ينتشرون في عدة مدن ليبية على غرار سوسة وبنغازي وطرابلس[8]. ورغم قلة أفراد هذه القبائل، عمل نظام القذافي على إستمالتها و التحالف معها قصد تكوين جبهة قوية ضد القبائل الأخرى المنافسة و التي لها تعداد سكاني كبير، و بذلك شكل تحالفات معها مازادا من قوة النظام أنذاك.

ثانيا: اشتعال فتيل الثورة وسقوط نظام العقيد "معمر القذافي":

عجّل نجاح الثورة التونسية والمصرية في انتقال المطالب بإسقاط النظام إلى ليبيا، بدأت المظاهرات في البلد رسميا بتاريخ 17 فبراير 2011، حيث كانت البداية سلمية بشعارات مطالبة بالحرية و إسقاط النظام الحاكم، واجه النظام الحاكم المظاهرات السلمية بالقمع ما دفع سكان القبائل المعارضة له إلى تشكيل ميلشيات مسلحة لمواجهة عنف النظام المتستمر والمتزايد، شهدت تلك الفترة انشقاق عديد العسكريين والتحاقهم بالمتمردين الرافضين لحكم "معمر القذافي" حيث انتقلوا للقتال إلى جانب ميليشيات الثوار.

كان لانشقاق وزير العدل "مصطفى عبد الجليل" الأثر البالغ في زعزعة أركان النظام الحاكم، حيث كان أول مسؤول كبير ينشق عن النظام الحاكم ويلتحق بالثورة [9]، تمكنت قوات نظام القذافي من الوصول إلى أطراف بنغازي (عاصمة الثوار) ما دفع مجلس الأمن الدولي بتمرير قرار فرض حظر

جوي على المنطقة لحماية الثوار هناك بتاريخ 17 مارس، 2011م، بعد تحركات حثيثة من طرف فرنسا، وكان لهذا القرار دوراً فعالا ومنعرجا في الصراع بين الميليشيات المسلحة وقوات النظام الحاكم، تواصلت المعارك المسلحة في عدة مناطق من ليبيا على غرار "مصراتة " و"جبل نفوسة "في الغرب الليبي، كما شهدت جل المدن الليبية على غرار "بنغازي" و"البيضاء" معارك ضارية إستعملت فيها مختلف الأسلحة الثقيلة و الخفيفة، في أغسطس نجحت الميلشيات المسلحة من التقدم نحو العاصمة" طرابس" من عدة محاور، وأطاحوا بنظام العقيد "معمر القذافي" ، واستولو على مقر القيادة العامة، لتسارع عديد الدول إلى الإعتراف بحكومة المجلس الوطني الانتقالي بدوافع مصلحية مختلفة، في شهر أكتوبر سقطت آخر حصون "القذافي" في مدن "بني وليد" و"سرت"، حيث تم إلقاء القبض على "العقيد معمر القذافي" وتم تصفيته رفقة "نجله معتصم القذافي" في 20 أكتوبر 2011 ، وبذلك إنتهى نظام معمر القذافي، لكن ذلك لم يؤدي إلى التهدئة بل كانت البوابة لدخول البلاد في حالة من الفوضى و الإقتتال في جل المدن و الأقاليم الليبية.

ثالثا: تعدد أطراف الصراع في ليبيا وتعقد سبل التسوية السلمية:

رغم الجهود الدولية والأممية المتواصلة الساعية إلى الوصول إلى تسوية للصراع القائم، على غرار "مؤتمر برلين"، في وضع حد للنزاع المسلح، حيث شهد شهر مارس 2020، ارتفاع وتيرة المعارك، مع تغييرات في التحالفات على المستوى الداخلي والخارجي. رغم دعوات الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة وقف إطلاق النار لدواعي إنسانية بعد تفشي وباء "كورونا" ، إلى أن ذلك لم يتجسد على الميدان رغم تزايد عدد الإصابات بالفيروس وسط سكان ليبيا و تعقد الحالة الإجتماعية و زيادة البطالة و الفقر.

يتوزع أطراف الصراع في ليبيا على النحو التالي:

1-قوات "خليفة حفتر":

"خليفة حفتر" كان مجند بالجيش الليبي ، شارك عام 1969 في الانقلاب العسكري على الملك "محمد السنوسي" الذي أوصل العقيد "معمر القذافي" إلى السلطة، حيث يعد "خليفة حفتر" من أبرز ضباط نظام "معمر القذافي"، وعضواً بارزا في مجلس قيادة الثورة الذي تولى حكم البلاد بعد نجاح الانقلاب.

بعد فشل الحرب الليبية في تشاد عام 1986، أسر وهو ضابط سامي ويحمل رتبة "عقيد"، فتبرأ "القذافي" منه رفقة مجموع من الأسرى الليبيين، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية حيث توسطت له وقامت بنقله إلى دولة "زائير"، فالتحق بصفوف "جبهة الإنقاذ الليبية" المعارضة لنظام "معمر القذافي" في أواخر عام 1989، وأسس جناحاً عسكرياً لها تحت اسم "الجيش الوطني الليبي."

غادر "خليفة حفتر" زائير إلى كينيا، ثم توجه إلى الولايات المتحدة ضمن برنامج اللاجئين، حيث تعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية بهدف إسقاط نظام "القذافي"، و قام بتدعيم انتفاضة تهدف إلى إسقاط نظام معمر القذافي في جبال "برقة" عام 1996.

عاد خليفة حفتر إلى ليبيا مع انطلاق الانتفاضة الشعبية في شباط/فبراير 2011 ضد "معمر القذافي"، وجرى تعيينه شهر نيسان/أبريل قائدا للقوات البرية التي تحارب قوات القذافي، نجحت قوات "خليفة حفتر" في شهر تموز/يوليو 2017 من الانتصار على "مجلس ثوار بنغازي" وحسمت معركة بنغازي لصالحها، تصاعدت قوة اللواء الليبي خليفة حفتر بفعل الدعم الذي تلقاه من عدة فواعل دولية ذات مصالح متباينة في المنطقة، فأصبحت تضم تشكيلات وفصائل متنوعة ذات توجهات مختلفة ومن أهمها[10]

- تركيبة عسكرية كانت تنشط ضمن جيش "معمر القذافي":
الكثير من الألوية والتشكيلات العسكرية كانت تحت مظلة النظام السابق، وأبرزها: اللواء 32، واللواء 12، وكتيبة "محمد المقريف"، وكتيبة "خميس"، واللواء 26 مشاة، واللواء 22 ترهونة (اندمج لاحقاً مع اللواء السابع كانيات، وأصبح لواءً كبيراً اسمه اللواء التاسع)، بالإضافة إلى قوات الصحوات (والتي تضم اللجان الشعبية التي كانت تساند القذافي في معاركه مع المعارضة، وساهمت الصحوات في تفوق حفتر على "مجلس ثوار بنغازي" في شهر تموز/يوليو 2017 ، كما تدعم اللجان الشعبية في الوقت الراهن في الهجوم على طرابلس انطلاقاً جنوب شرق طرابلس.

- كتائب مقاتلة ذات توجه سلفي: شاركت عدة كتائب ذات توجه "سلفي مدخلي" في الصراع إلى جانب "خليفة حفتر"، بعد فتوى أصدرها الشيخ السعودي "ربيع بن هادي المدخلي" في شهر أبريل عام 2019 تطلب من أتباعه في ليبيا مساندة حفتر.، وأهم الكتائب ذات التوجه المدخلي التي تساند قوات خليفة حفتر نجد: كتيبة النداء بقيادة محمود الورفلي، وكتيبة التوحيد بقيادة أشرف الميار، وقد أدّت هاتان الكتيبتان دوراً أساسياً في قتال "مجلس ثوار بنغازي" الذي كان يحاصر جيوب قوات حفتر في منطقة "الرجمة" ببنغازي عام 2014، قبل ويسيطر حفتر على المدينة عام بعد 2017 بعد إنقلاب موازين القوى لصالح خليفة حفتر.[11].

- مقاتلون مرتزقة من جنسيات مختلفة: يقاتل عدة مرتزقة من عدة جنسيات إلى جانب قوات خليفة حفتر على غرار مرتزقة من جنسيات سودانية حيث وصل تعداد هؤلاء المرتزقة إلى أكثر من 1400 مقاتل[12]، ميليشيا "فاغنر" الروسية، والتي يتواجد المئات من أفرادها في جبهات القتال على محاور جنوب طرابلس، وجندت "فاغنر" الروسية المئات من المقاتلين السوريين، وتم إرسالهم إلى ليبيا من أجل القتال إلى جانب قوات خليفة حفتر، للقيام بهمة

تأمين حقول النفط هناك [13]، ساهمت مختلف القوات المذكورة إلى جانب الدعم الدولي بسيطرة حفتر على شرق ليبيا ومساحات واسعة من جنوبها ووسطها على مدار الأعوام الماضية، وفي أبريل 2019 قامت قوات خليفة حفتر حملة عسكرية باتجاه غرب البلاد، من أجل السيطرة على العاصمة "طرابلس" وكامل الساحل الغربي الليبي، كما استطاع التوغل في شمال البلاد وبسط سلطته على مدينة سرت وميناءها وقاعدتها الجوية، نظرا للسيرة الذاتية للمشير حفتر يمكن فهم العداء الذي يكنه لنظام القذافي الذي حاول تصفيته من قبل، كما أن تنقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية يبرر أنه مدفوع و مدعوم من طرف الحكومة الامريكية بما يخدم مصالحها و أجندتها ليس فقط داخل التراب الليبي، بل في كامل المنطقة، ففي حالة وصل حفتر إلى الحكم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون قد نجحت في بناء نظام عميل لها يخدم مصالحها في إطار صراع القوى الكبرى في شمال أفريقيا، التي تعرف صراع على أشده، و تنافس متزايد خاصة من فرنسا و تركيا و إيطاليا.

2- حكومة الوفاق الوطني:

انحازت حكومة الوفاق الوطني التي تحضي بالاعتراف الدولي إلى التشكيلات التي أطلقت عملية "فجر ليبيا" في تموز/يوليو 2014، كرد مباشر على عملية "الكرامة" التي شنها خليفة حفتر آنذاك، ومن بين تشكيلات غرفة عمليات "فجر ليبيا" ما يُعرف بـ "الدروع" وهي قوات نظامية تابعة للجيش الليبي، الذي جرى تشكيله و تؤطيره بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، بالإضافة إلى كتائب ثوار "مصراتة" و"ثوار الزاوية."

وتقاتل "قوات حماية طرابلس" إلى جانب "حكومة الوفاق الوطني"، وهي قوات تأسست في كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد أن شن اللواء السابع ترهونة اقتحام طرابلس، وتتألف هذه القوة من فصائل عديدة هي: كتيبة ثوار

طرابلس، ولواء النواصي، وقوة الردع والتدخل المشتركة، وكتائب تاجوراء، والكتيبة 92 مشاة، والكتيبة 155 مشاة، وكتيبة يوسف البوني.

تعرف "قوات الردع الخاصة" لحكومة الوفاق الوطني، والكتيبة 301 التابعة لرئاسة الأركان في حكومة الوفاق الوطني أنها القوة الضاربة التي كان لها دور حاسم في صد هجوم حفتر على طرابلس[14] ، لكون حكومة الوفاق الوطني تحضى بدعم واسع من عديد البلدان تمكنت من السيطرة على أجزاء واسعة من ليبيا، كما أن لها الشرعية وحق تمثيل ليبيا على الصعيد الخارجي .

رابعا: دوافع الصراع المسلح في ليبيا: بين تضارب المصالح و تشعب المطالب القبيلة:

1.الصراع المسلح المرتبط بالسعي للوصول إلى السلطة:

يعتبر البحث عن السلطة كرد فعل لحالة الفراغ التي نشأت بعد سقوط "القذافي" من أهم أسباب الصراع، وقد ظهرت جليا مؤشرات السعي للوصول إلى الحكم منذ أن أعلن "خليفة حفتر" انتهاء صلاحية السلطة التشريعية في البلاد ممثلة بالمؤتمر الوطني العام، وكذلك تجميد الإعلان الدستوري الذي تم إقراره بعد سقوط "القذافي[15]"، حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام معمر القذافي بمساعدة حلف الناتو دون وضع البدائل المتاحة أدى فراغ في السلطة، ما شجع على التمرد للوصول إلى السلطة بقوة السلاح، وهذا ماتجلى في مساعي " حفتر" الذي حشد قواته للسيطرة على البلاد و السلطة بحجة الفراغ الموجود على مستوى قيادة الدولة.

وتجلى كذلك مظاهر الصراع على السلطة في رفض ما يسمى "برلمان طبرق" وتيار من "المؤتمر الوطني العام" القرارات المنبثقة عن اتفاق "الصخيرات" في المغرب ديسمبر 2015، ثم تلاه انقلاب حفتر على الاتفاقية الموقعة سابقا بحجة تسليم "فائز السراج" رئاسة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، رغم أن ذلك تم بإشراف مباشر من الأمم المتحدة[16].

2. عدم نجاعة مساعي الأمم المتحدة:

اتسمت جهود الأمم المتحدة في الملف الليبي بالقصور منذ سقوط نظام معمر القذافي، حيث اقتصرت الجهود على الجانب السياسي، دون القيام بخطوات جدية من أجل إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، واستيعاب مختلف الفصائل المتقاتلة التي شاركت في الإطاحة بجيش القذافي، بالإضافة إلى بقايا هذا الجيش نفسه .

كما أن الجهود الأممية لم تراعي أهمية التركيز على مؤسسات أمنية قادرة على فرض الأمن و توقيف فوضى الانتشار العشوائي للسلاح، الأمر الذي فسح المجال لتشكيلات عسكرية غير نظامية محددة لاستغلال هذا الفراغ، ولجوءها إلى استعمال السلاح لفرض أهدافها على باقي الأطراف تحت ذريعة ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب.

3. الصراع الايديولجي المتزايد:

بعد "إقرار المؤتمر الوطني العام" الليبي الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع شهد معارضة شديدة من التيار "العلماني" ممثلا في خليفة حفتر[17]، وهذا ما دفعه لاحقاً لإعلان تجميد المؤتمر الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد مطلع عام 2014، واتجاهه لمحاربة "مجلس ثوار بنغازي" المدعوم من المؤتمر الوطني العام. . وانحاز غالب التيار "السلفي المدخلي" إلى حفتر بسبب خلافاته الفكرية مع الأطراف الإسلامية الأخرى التي أيدت حكومة الوفاق الوطني، وهذا الخلاف ليس مقتصراً على ليبيا بل عرفته دول الصراع الأخرى كاليمن ومصر.

وتحظى حكومة الوفاق الوطني التي يحاربها حفتر بدعم من تيارات وفصائل إسلامية التوجه، أبرزها حزب العدالة والبناء، وغرفة عمليات "فجر ليبيا" سابقاً، ويترأس المجلس الأعلى للدولة حالياً المنبثق عن حكومة الوفاق الوطني "خالد المشري" وهو عضو سابق في حزب العدالة والبناء الإسلامي.

ومن المعروف أن الصراعات ذات الأبعاد الدينية تكون شديدة التعقيد، حيث أدى تنوع التيارات الدينية في ليبيا إلى زيادة محصلة الصراع، خاصة بين التيار الإسلامي الذي يسعى إلى إقامة دولة ذات طابع إسلامي و بين التيار العلماني الذي يريد فرض العلمانية في دستور البلاد الجديد، وهذا مازاد من الهوة بين مختلف الفواعل داخل الدولة الليبية.

خامسا: التدخلات الأجنبية وصراع المصالح من أجل المكاسب:

تحولت الساحة الليبية إلى أرضية خصبة لصراع المصالح بين القوى الكبرى والفاعلين الإقليمين، نظرا لتضارب المصالح الضيقة، حيث تشكلت تحالفات وأصبحت ليبيا تشهد صراعا دوليا وحروبا بالوكالة، ناهيك عن انتشار الجواسيس وعناصر المخابرات من مختلف القوى الفاعلة على الساحة الدولية، حيث يقوم كل طرف أجنبي بدعم أحد أطراف النزاع الليبي، بغية تغليبه على الطرف الآخر من أجل تحقيق المكاسب وتوسيع النفوذ. . ومن أهم التحالفات المؤثرة في الساحة الليبية نجد:

1.تحالف السعودية – مصر- الإمارات:

يقوم هذا الحلف الثلاثي بتقديم دعم عسكري وتمويل قوات خليفة حفتر بشكل مستمر، فقدت دعمت الإمارات قوات حفتر بأسلحة حربية ومعدات طيران حربية، تم نشرها في مطاري "الجفرة" و"الوطية"، من أجل مواجهة الطائرات دون طيار التركية الصنع[18]، وتهدف دولة الإمارات من وراء دعمها لقوات خليفة حفتر إلى ضمان السيطرة على الموانئ الليبية، من جهة أخرى قدمت مصر الدعم الجوي لقوات حفتر عن طريق قصف قوات خصومه بالمقاتلات الحربية وقامت بإمداده عسكرياً على الأرض ، وكذلك أرسلت عدة خبراء عسكريين خاصة في مجال الطيران الحربي إلى قاعدتي "الوطية"

و"الجفرة[19] وتسعى مصر وراء ذلك صون مصالحها في المنطقة لكسب المزيد من النفوذ.

تساهم عدة دول عربية في دفع الأرصدة المالية لصالح المرتزقة سودانيين تحت قيادة الجنرال "محمد حميدتي" أحد أبرز مدبري الانقلاب على الرئيس السوداني المخلوع "عمر البشير"[20] ، تساهم هذه التدخلات الإقليمية ذات الأبعاد المصلحية في زيادة التوتر و تعرقل بقوة التوصل إلى حلول ملموسة للتسوية الودية، كما أن تدفق السلاح على الأراضي الليبية يهدد الأمن الإقليمي للمنطقة ككل، لذلك بات لزاما على دول الجوار التحرك لمنع تدعيم الفصائل المتصارعة بالسلاح، حيث يصعب مراقبتها و ضبطها لاحقا وقد تقع في أيدي الجماعات الإرهابية ما يجعل أمن دول المنطقة في الخانة الحمراء .

2. تحالف قطر – تركيا:

نقلا عن مصادر في حكومة "الوفاق الوطني" الليبية فأن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد أعرب، اليوم الأحد (15 ديسمبر 2019)، عن استعداد بلاده لتقديم أي دعم تطلبه هذه الحكومة في المجالين الأمني والاقتصادي. هذا بعد لقاء أمير قطر برئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق "فائز السراج" .

ووفقا لبيان لحكومة الوفاق، فقد أكد الأمير على أن دولة قطر ستبذل كل ما بوسعها من أجل أن تتجاوز ليبيا الأزمة التي تمر بها، في سياق متصل، قدم رئيس البرلمان التركي "مصطفى سينتوب" اتفاق التعاون الأمني والعسكري مع ليبيا إلى البرلمان للمصادقة عليه، بعد تفعيل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية ،حيث يشمل الاتفاق، الأمن والتدريب العسكري وصناعة الدفاع ومكافحة الإرهاب والتخطيط العسكري وإنشاء مكتب للتعاون الأمني والدفاعي في حال طلب

ذلك من طرف حكومة الوفاق الليبية[21] ، من المعروف أن تركيا تحاول جاهدة بسط نفوذها و البحث عن موطأ قدم لها في شمال أفريقيا، بدافع استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية ، لذلك تحاول الحكومية التركية مساندة ودعم حكومة الوفاق الوطني سياسيا و حتى عسكريا، لتحييد منافسيها خاصة مصر و الإمارات العربية المتحدة، ومنه الظفر بصفقات التنقيب عن النفط وضمان مساهمة الشركات التركية في إعادة إعمار ليبيا.

3. الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الموقف الأوروبي في ليبيا من أضعف المواقف بسبب حالة من الانقسامات التي تسود بين دوله جراء اختلاف وجهات النظر حول حل الأزمة من جهة وتضارب المصالح من جهة أخرى، وتشترك الدول الأوروبية في مخاوفها من التقارب الروسي – التركي في ليبيا وتهميش المصالح الأوروبية، بالمقابل هناك تخوف من تنامي التنافس فيما بينها، ويمكن تحديد ثلاث دول أوروبية فاعلة في الملف الليبي وهي:

- فرنسا: يعود الدعم الفرنسي للواء الليبي "خليفة حفتر" بداية شهر أيار/مايو 2014 بعد إعلان خليفة حفتر عملية "الكرامة" بهدف "محاربة الإرهاب"، حيث أوفد الجيش الفرنسي عدة خبراء إلى بنغازي، من أجل دعم خليفة حفتر في تخطيط الهجمات وتقديم الدعم الإستخباراتي الآزم له ، كما كان للخبراء العسكريون الفرنسيون عام 2016 دورا فاعلا في بناء قوة عسكرية صلبة لقوات خليفة حفتر[22] ، كان لفرنسا الدور الأهم في الإطاحة بنظام القذافي من خلال التدخل عسكريا، ثم واصلت فرنسا التدخل في شؤون ليبيا سرا و علانية، عسكريا و سياسيا من خلال دعم "خليفة حفتر " في

محاولة لكبح النفوذ و الأطماع التركية في المنطقة من جهة و من جهة أخرى ضمان عقود النفط و تواجد الشركات الفرنسية مابعد الحرب .

و يعتقد المسؤولون الفرنسيون أن اللواء الليبي "حفتر" هو القائد القوي الذي يمكنه ضبط الأمن في ليبيا، بالإضافة إلى أنها ستتمكن من خلال ربط علاقات متينة معه من أجل الحصول على امتيازات فيما يخص النفط وعقود الاستثمار.

-إيطاليا: بحكم أن ليبيا استقلت عن ايطاليا لاتزال هذه الأخيرة تنظر إلى ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فإنها تعالج هذا الملف وفق مصالحها الخاصة، حيث يعتقد المسؤولون الايطاليون أن شركة " توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهدداً حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959، اعترفت إيطاليا ب "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها بالمقابل لم تقدم أي دعم عسكري لها، بسبب رغبتها في الحفاظ على توازنها مع مختلف الجبهات الليبية وعدم التأثير سلباً على إمدادات النفط.

توجهت إيطاليا الى التعاون والتنسيق مع الدولة التركية في بداية الأزمة الليبية في شهر أبريل 2019، لكنها بعد ذلك رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019، بسبب مخاوف اندلاع حرب طويلة المدى والتي ستتأثر حتما على مصالحها، ومنذ بداية عام 2020 باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بغية لعب أدوار أكثر أهمية في الملف الليبي، حيث كان لوزير خارجية إيطاليا "لويجي دي مايو" عدة لقاءات مع رئيس حكومة الوفاق " فايز السراج" و اللواء خليفة حفتر[23] .

-ألمانيا: تسعى ألمانيا إلى تخفيض حدة الصراع في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي دائم ينهي حالة التدخلات الخارجية المكثفة في المنطقة، ولذلك سارعت الخارجية الألمانية إلى زيادة جهودها منذ حزيران/يونيو 2019 من

أجل عقد مؤتمر دولي لبحث سبل الحل السياسي في ليبيا، وقد تمكنت من ذلك في مطلع عام 2020، عرفت الفترة التي تلت مؤتمر برلين تقارب بين الموقفين الألماني والإيطالي، حيث يسعا الطرفان للحد من تدفق السلاح إلى ليبيا، ودفع باتجاه إطلاق عملية بحرية لدول الاتحاد الأوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية (24) ، يعتبر الموقف الألماني أكثر عقلانية حيث نجحت ألمانيا في جمع الفرقاء أكثر من مرة، وبذلت الديبلوماسية الألمانية مجهودات جبارة في سبيل التوصل إلى حل يرضي كل أطراف الصراع، لكن تشعب الصراع و تعدد أطرف الصراع صعب من مهمة التوصل إلى إتفاق نهائي لوقف إطلاق النار.

خريطة تبين أهم الحقول النفطية وتوزيع الشركات الأجنبية المستغلة لها[25]

من خلال استقراء الخريطة يبدو جليا العدد الكبير من الشركات النفطية الأجنبية التي تتواجد في ليبيا من أجل استغلال حقول النفط، حيث لعبت هذه الشركات دورا بارزا في الأحداث التي شهدتها البلاد، فحسب التسريبات فإنه بعد انطلاق الصراع في ليبيا بـ15 يومًا، وقّع المجلس الانتقالي الليبي

اتفاقًا سريًا مع الحكومة الفرنسية بموجبه يسلم 35% من إنتاجها البترولي لفرنسا عبر شركتها العملاقة توتال.

هذا النفوذ الفرنسي قابله سعي الدول الأخرى إلى منافسة فرنسا خاصة من طرف تركيا التي ترغب بتواجد بقوة في شمال أفريقيا، مصر كذلك التي تجمعها حدود مشتركة مع ليبيا تسعى للتواجد ولو عسكريا بدعم إماراتي – سعودي، إيطاليا التي استعمرت ليبيا ترغب في منافسة فرنسا على مناطق النفوذ لضمان موارد طاقوية مهمة على المدى المتوسط و البعيد، هذا التنافس الخارجي الشرس انعكس سلبا على الأوضاع الأمنية، حيث زاد تدفق السلاح و المرتزقة الأجانب، الذين يتم الدفع بهم لتغليب طرف الصراع على آخر، ما يضع ليبيا و المنطقة ككل على صفيح ساخن.

سادسا: واقع السيطرة والنفوذ على الأرض بين أطراف الصراع المسلح في ليبيا:

1. حكومة الوفاق الوطني

تسيطر حكومة الوفاق حالياً على أجزاء من الشمال (انحسرت سيطرتها في الشمال بعد خسارة سرت مطلع العام الحالي)، بالإضافة إلى المساحة الأكبر في غرب البلاد. والمدن التي تخضع لسيطرة الوفاق في غرب ليبيا هي: مصراتة، والخمس، وطرابلس، والزاوية، وصرمان، والعجيلات، وزاورة، زلطن، ورقدالين، وصبراتة، ورأس جدير، والعزيزية، وغريان، ونالوت، والأصابعة، وغدامس، وجادو، أي أن الشريط الساحلي الغربي الممتد من مصراتة إلى معبر رأس جدير الحدودي مع تونس، كلها منطقة نفوذ تتبع لحكومة الوفاق متصلة مع بعضها، وقد نجحت حكومة الوفاق والقوات الموالية لها من إعادة فتح الطريق الواصل بين مدينة مصراتة إلى رأس جدير التي يوجد فيها معبر حدودي باتجاه تونس، بعد عملية عسكرية شنتها في الثاني عشر من شهر أبريل 2020، وتم استعادت من خلالها سبع مدن هامة

وهي: الصرمان، وصبراتة، والعجيلات، ورقدالين، وزلطن، والجميل، والعسة، وجميعها تقع على الساحل الغربي، لتضييق الخناق أكثر على قاعدة "الوطية" الاستراتيجية، التي لا تزال تحت سيطرة قوات حفتر حاليا[26] ، يعود الفضل في هذه النجاحات إلى الدعم الذي تلقاه حكومة الوفاق الوطني من عديد دول الجوار ، حيث تعبر ذات شرعية باعتبارها حكومة مدنية تدعمها الأمم المتحدة، و تضطلع بتمثيل الدولة الليبية في المحافل الدولية، وكل نشاط ديبلوماسي خارجي.

2. قوات خليفة حفتر:

تمكنت قوات حكومة الوفاق الوطني من استرجاع عدة مدن إستراتجية غرب العاصمة الليبية ، من سيطرة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، خلال تطور جديد في الصراع العسكري، ، حيث تعد الأكثر أهمية مُنذ بدء الهجوم على العاصمة قبل عام، خسرت قوات حفتر لمدينتي صبراتة وصرمان، (75 كيلومترا و60 كيلومترا غرب طرابلس) وستّ مناطق أخرى ستدعم استمرار مواصلة قوات حكومة الوفاق الوطني، تقدمها العسكري باتجاه انتزاع مدن أخرى من سيطرة قوات حفتر التي ردّت على ذلك بتكثيف الغارات الجوية العشوائية على مناطق وأحياء سكنية داخل العاصمة.

رغم دعوات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوقف النار في مناطق النزاعات حول العالم لمواجهة جائحة كورونا، أدانت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، التصعيد المستمر من خليفة حفتر لارتفاع مستويات العنف الذي بات يشكل بزيادة عدد النازحين الفارين من حالة العنف السائدة، حيث اعتبرت أن القصف الجوي والبري العشوائي على طرابلس، ستزيد من حدة الصراع القائم[27]، وستؤدي إلى دورة انتقام جديدة تهدد التماسك السوسيولوجي في ليبيا، من المتوقع أن تؤدي الخسائر المتواصلة لقوات اللواء المتقاعد خليفة

حفتـر إلـى تراجــع الــدعم الــذي يتلقــاه مــن عــدة فواعــل إقليمــين. كما أن هذه الخسائر ستعزز من قوة الوفد المفاوض في حكومة الوفاق الوطني، من أجل التسوية السياسية بعد التغيرات التي أحدثتها التطورات العسكرية الأخيرة التي خلقت واقعا جديدا في ميزان القوى العسكرية على الأرض لصالح هذه الحكومة.

سايعا: آليات إعادة بناء الدولة في ليبيا:

1.آليات الاستيعاب المؤسساتية:

من خلال إنشاء مؤسسات سوسيولوجية وسياسية لا تقصي أي طرف على أساس قبلي، من أجل تحقيق رضا الأفراد، واكتساب هوية مدنية بعيدا عن الحمية القبيلة. كذلك العمل على امتصاص المطالب القبيلة عن طريق تفعيل المشاركة السياسية من خلال دمج الجماعات القبيلة في مختلف أنشطة الدولة الليبية حتى يزيد ولاءهم للدولة على حساب الجماعة القبيلة[28]. تعتبر المؤسسات السياسية مكان ممارسة الديمقراطية التشاركية، و فضاء تكوين الإطارات الفاعلة القادرة على تحمل المسؤولية في المستقبل كما تلعب دور فاعل في التنشئة السياسية الصحيحة لدحض الممارسات القديمة التي تشجع على التعصب القبلي بدلا من الولاء لصالح الدولة الوطنية الجامعة لكل الأطياف و التمايزات الإثنية، حيث يجب قبول الآخر مهما كان مختلفا، باعتبار أن الاختلاف من سنن الحياة.

2. آلية تقاسم السلطة بين الجماعات القبيلة:

يهدف اقتسام السلطة إلى كسب رضا الجميع لتجنب المواجهة بين مختلف الجماعات من خلال تفعيل الصيغ التوافقية **Consociatif** و التكاملية **Intégratif** التي تكون في إطار الدولة الفيدرالية، حيث ترتكز هذه الصيغ على منح الأقاليم الليبية المتمايزة عرقيا حكما ذاتيا وفق تنظيمات محددة

وصلاحيات مرسومة مسبقا في الدستور الشامل للبلاد مما يولد حالة من التعايش السلمي والثقة المتبادلة بين مختلف هذه المكونات غير المتجانسة نتيجة اختلاف الانتماء القبلي. تعتبر الانتخابات آلية مهمة وفعالة لتجسيد تقاسم آلية التمثيل النسبي الذي يرتكز على نظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات القبلية المختلفة في السلطة التشريعية والوظائف الحكومية العمومية وفق نظام الحصص، وهو ما يضمن عدم استحواذ أصحاب النفوذ على صناعة القرار بصفة منفردة، وبذلك من الضروري وضع صيغة حكم ذي قاعدة واسعة تضم أهم الجماعات القبيلة الموجودة في ليبيا، حيث يجب أن تحضى كل جماعة بحقها من المشاركة في الحكم على نحو يخفف من توجس الاستبعاد الدائم في حالة تطبيق نظام حكم الأغلبية التعددية[29] ، ويعتبر تقاسم السلطة إستراتجية فعالة لمنع الاستبداد و التفرد بالسلطة من جهة و من جهة أخرى يسود القبول و الرضا بالنظام الحاكم ومنه تجنب إحساس السكان بالتهميش، ما يرفع من محصلة التفاهم و التجانس لتجنب الصراع و الفوضى.

3. آليات قصرية لفرض الولاء للدولة الوطنية:

يستلزم على الدولة الليبية بناء أجهزة أمن قوية تعمل على فرض هيبة الدولة ومنع حالة التسيب الأمني التي تشهدها البلاد من خلال تفعيل قوة الزجر المشروعة مع ضرورة حصر امتلاك السلاح في يد الأجهزة الأمنية النظامية دون سواها،حيث يلاحظ أن العديد من الأنظمة السياسية في العالم بعد استقلالها، قد طبقت الحلول الردعية، لمواجهة تحديات التنوع القبلي ونجحت في القضاء على الولاءات التي تكون لسلطة خارج سلطة الدولة[30].

على الدولة الليبية العمل على استقطاب كافة الولاءات في البلاد مع ضرورة تسويق وترويج هيمنة السلطة المركزية ماديا ورمزيا، وكذلك من خلال

تعديل البرامج التعليمية التي تشجع على تعزيز الولاء لصالح الدولة الوطنية الجامعة وليس للجماعة القبلية، كذلك العمل على توحيد اللغة وتجسيد ثقافة واحدة تذوب فيه كل الثقافات الفرعية المحلية لصالح الدولة الجامعة نبذا للتفرقة ومنعا للتطرف والعنف.

الخاتمة:

تشهد ليبيا موجة عنف متصاعدة، نتيجة الصراع القائم بين مختلف الفصائل وقوات حكومة الوفاق الوطنية الليبية للسيطرة على أكبر قدر من المواقع الإستراتجية، كان للتدخل الأجنبي الأثر المباشر في إجهاض كل المبادرات التي قامت بها دول الجوار الساعية لتحقيق التسوية الودية وتغليب لغة الحوار ، أصبحت ليبيا اليوم مسرحا لصراع القوى الكبرى بمصالح متباينة، حيث يزيد خطر تقسيم البلاد بسبب تصاعد الولاء للقبيلة على حساب الدولة الوطنية، مما يتطلب إستراتجية واضحة المعالم لإعادة بناء الدولة الوطنية الليبية ، بعيدا عن الولاء القبلي والتدخل الأجنبي

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

-المجتمع الليبي خليط غير متجانس من الأعراق واللغات ناهيك عن الطبيعة القبلية للدولة حيث عمل الاستعمار على خلق التفرقة وبعد الاستقلال، لم تتمكن الأنظمة المتعاقبة من جسر الهوة الواسعة بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، ما أنتج حالة من الشعور بالانتماء لصالح القبيلة على حساب الدولة الوطنية ترجم في ما بعد إلى حالة من العنف المسلح، لذلك وجب بناء مؤسسات سياسية تعمل على التنشئة السياسية الصحيحة، التي تقوم على ضرورة غرس قيم الولاء للدولة الوطنية و ليس للقبيلة، مع ضرورة تعديل مناهج الدراسة التي تشجع على تقديس الوطن الواحد الموحد، حيث أن

الدولة الوطنية هي الجامعة لكل الاختلافات و هي الضامنة لأمن و استقرار الفرد و ليس القبيلة.

-رغم أن ثورة 2011 هي رد فعل طبيعي لحالة الاحتقان التي عرفها الشارع الليبي جراء سياسة الإقصاء التي اعتمدها نظام العقيد السابق "معمر القذافي" وكذلك هي عدوى التغيير التي اجتاحت الدول العربية إلى أن الطبيعة القبلية للدولة ساهمت في ارتفاع معدلات العنف حتى بعد سقوط النظام السياسي الحاكم حيث أصبحت الدولة الليبية مهددة بالانقسام على شاكلة النموذج السوداني، لذلك وجب على المجتمع الدولي مرافقة الشعب الليبي لبناء نظام حكم ديمقراطي يرتكز على التداول السلمي للسلطة،

-عملت القوى الأجنبية على تأجيج الوضع لحسابات مصلحية مرتبطة بالسعي إلى تعظيم المكاسب خاصة أن ليبيا من أهم مصادر الطاقة العالمية وفاعل مؤثر في أسواق النفط لذلك تم تدعيم أطرف الصراع بالسلاح زاد من أمد الأزمة التي أصبحت خارج السيطرة وبات امن دول الجوار مهدد، لذلك على دول الجوار الليبي احتضان اجتماعات دورية تضم أطراف الصراع في ليبيا من أجل التوصل إلى حلول ناجعة و دائمة تضمن السلم و الاستقرار في المنطقة بعيدا عن أي حسابات مصلحية ضيقة، فكلما طال أمد الأزمة كلما كانت المنطقة مهددة بعدوى انتقال الصراع إلى أراضيها، خاصة مع الانتشار الكثيف لقطع السلاح الخفيف و هروب عدة عناصر إرهابية من منطاق الصراع في سوريا و اليمن و أفغانستان و لجوئها الى ليبيا.

-على دول جوار ليبيا العمل على تحييد الميليشيات المسلحة وتجفيف منابع تمويلها بكل الطرق، مع العمل على مساعدة الحكومة المركزية سياسيا وعسكريا و التي تحضى باعتراف أممي من أجل تجنب انتشار السلاح في المنطقة ولتجنب عدوى المطالب الانفصالية في حالة تحققها في ليبيا.

- يعد النظام الفدرالي مدخلا ملائما لطبيعة المجتمع الليبي الذي يغلب عليه الطابع القبلي، حيث تمّكن هذه الآلية ن التعايش في كنف الدولة الاتحادية، لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يتحول تدريجيا إلى تنمية شاملة للبلاد.

. -يساعد النظام الفدرالي الأقاليم القبلية على انتهاج السياسات التي تراها مناسبة لها خاصة ما تعلق بالهوية.

-يسمح النظام الفدرالي من السيطرة على المصالح العامة وترك المسائل المحلية للأقاليم القبلية، ما يعزز الترابط بين الأجزاء في الشؤون الخارجية ومختلف القضايا ذات الاهتمام الوطني.

-يسمح النظام الفدرالي بعزل النزاع ذات الطابع القبلي بسهولة من طرف الحكومة المركزية لمنع انتشاره إلى باقي الأقاليم في فترة وجيزة ولو بإتباع وسائل الإكراه المشروعة.

-على الحكومة الليبية العمل والتنسيق مع الأمم المتحدة في إطار جامع من أجل تجنب تضارب المصالح للدول الأخرى التي تبحث عن مصالحها فقط، مع ضرورة التعاون مع الدول الجوار من أجل منع تدفق السلاح والمرتزقة.

- ضرورة وضع البرامج التنموية الفاعلة التي تساعد في اكتشاف و استغلال الموارد النادرة، مع توزيعها على مختلف مكونات المجتمع بطريقة عادلة.

- العمل الجاد من أجل الاستيعاب التدريجي للفوارق الثقافية، و اللغوية و الدينية من أجل تكوين هوية قومية وطنية موحدة

- ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية و تكوين أفرادها مع تزويدهم بالأسلحة الحديثة و توحيد المؤسسة العسكرية.

-ضرورة إنهاء حالة الانقسام السياسي الذي امتد لسنوات في ظل وجود حكومات مختلفة، من أجل السيطرة على إقليم الدولة و التحكم في ثروات البلاد.

- ضرورة العمل على حدوث تقارب في القوة العسكرية للجيش الليبي و مختلف الميليشيات المسلحة و الفصائل المسلحة تحسبا لدمجها لاحقا.

- العمل على تأمين المنشآت النفطية لزيادة إنتاج البلاد من من المحروقات و منه إنعاش الإقتصاد الليبي المنهار.

--ضرورة القيام بمصالحة شاملة بين مختلف القبائل الليبية لردع أنشطة التجارة غير المشروعة، وذلك بمشاركة جميع الأطراف على غرار الميليشيات و القبائل الواسعة الانتشار و التي لها تأثير واسع في البلاد.

--إذا أقتضى الأمر نشر قوة عسكرية متعددة الجنسيات تحت إشراف أممي من أجل الحفاظ على الوقف الدائم لإطلاق النار في البلاد..

الهوامش :

1هنريكو دي أغسطيني ، سكان ليبيا ، تر خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب ، ليبيا، ط1 ، 1990، ص ص49/47.

2محمد أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، دار الرواد، طرابلس، ط1، 2012، ص 330.

3أمال سليمان محمود العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، تر محمد زاهي بشير المغيربي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 2008، ص 72.

4عيسى رمضان القبلاوي، بدايات التخلف في الوطن العربي: أمثلة تطبيية من ليبيا، مركز جهاد للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2005، ص 162.

5مركز الجزيرة للدراسات، ، قبائل التبو ، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia

6-البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جانفي 2018، ص 98.

7-عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليتا مالطا: دار ELGA، 1996 ص 66.

8-محمد نجيب أبوطالب، مقاربة سوسيولوجية للثورتين الليبية والتونسية، على الرابط: www.dohainstitue.org

9-محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/

10- خريطة الصراع في ليبيا، جسور الدراسات، على لرابط: https://jusoor.co/details

11- خريطة الصراع في ليبيا، جسور الدراسات، على لرابط: https://jusoor.co/details ، مرجع سابق.

12- من هم المرتزقة الروس الذين يحاربون إلى جانب قوات حفتر في ليبيا؟، يورو نيوز، على الرابط: https://arabic.euronews.com/

13- من درعا و لقنيطرة الى ليبيا: روسيا تواصل محاولات "تجنيد" سوريين إلى جانب "حفتر، عنب بلدي، على الرابط:www.enabbaladi.net

14- خريطة الصراع في ليبيا، جسور الدراسات، على لرابط: https://jusoor.co/details ، مرجع سابق.

15- خليفة حفتر يجمد عمل المؤتمر الوطني العام والإعلان الدستوري، إذاعة شمس FM، على الرابطwww.shemsfm.net

16-رئيس "برلمان طبرق" يرفض مخرجات اتفاق الصخيرات، تقرير قناة الحرة، ليوم: 2015/12/19.

17- المؤتمر الوطني العام الليبي يقر الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic

18- نقل منظومة "بانتسير" من بلد عربي إلى آخر، تقرير وكالة سبوتنيك عربي، على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/

19- -محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/، مرجع سابق.

20- -محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/، مرجع سابق.

21- بعد تركيا قطر تعلن دعمها الأمني والاقتصادي لحكومة الوفاق الليبية، وكالة رويترز، على الرابط: https://www.dw.com/ar

22- مقتل ثلاثة جنود ليبين في تحطم طائرتهم في بنغازي ، ب ب سي عربي، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast

23--محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/، مرجع سابق.

24- تحليل مبادرة ألمانيا حول ليبيا الفرصة الأخيرة قبل الكارثة، على الرابط: https://www.dw.com/ar/

25-رشا رمزي، لعنة البترول في ليبيا...النفط و السياسة يلعبان معا، على الرابط:https:www.albawabwabnews.com

26-ليبيا..حكومة الوفاق تسيطر على مدن الساحل الغربي و حفتر يقصف جادو، الجزيرة نت، على الرابط: ttps://www.aljazeera.net/news/politics

27-إحسان الفقيه، بعد تراجع حفتر هل يتقلص الدعم الاماراتي المصري، وكالة الأناضول، اسطنبول، على الرابط: /https://www.aa.com.tr

28- تيد روبرت جار، أقليات في خطر : أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية. مكتبة مدبولي،لقاهرة ، 1995 ،ص59.

29- سومية محمد علي، جنوب السودان آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة(2017/2005)، المركزالعربي للبحوث الدراسات ،2017.على الرابط: /http://www.acrseg.org

30- أبو العينين محمود، " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد: 2000 ،ص. 59.